



المنذوبية السامية للتخطيط  
HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

## الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2013

مداخلة السيد أحمد الحليمي علمي  
المنذوب السامي للتخطيط

في الهدوة الصحفية حول وضعية الاقتصاد الوطني خلال سنة 2012  
وآفاق تطوره سنة 2013

الدار البيضاء، 6 فبراير 2013

## الاقتصاد الوطني خلال سنة 2012 وآفاق تطوره خلال سنة 2013

- ✓ تراجع وتيرة نمو الاقتصاد الوطني إلى 2,7% سنة 2012، وتوقع تحسنها سنة 2013 لتصل إلى 4,8% .
- ✓ انخفاض القيمة المضافة لقطاع الأولي خلال سنة 2012 ب 8,7% وتوقع ارتفاعها ب 6,1% خلال سنة 2013.
- ✓ بتباطؤ طفيف لدينامية الأنشطة غير الفلاحية لتنتقل وثيرة نموها من 4,8% سنة 2012 إلى 4,6% سنة 2013.
- ✓ تطور عجز الجاري للمبادلات الخارجية منتقلا من 8,4% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2012 إلى 6,8% أو 9% سنة 2013، حسب سيناريوهات التمويل.
- ✓ ارتفاع طفيف للمستوى العام للأسعار ، المقاس بالسعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي، منتقلا من 1,3% سنة 2012 إلى 2% سنة 2013.

تقدم الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2013 تقديرات لأهم مؤشرات الاقتصاد الوطني خلال سنة 2012 وكذا آفاق تطورها خلال سنة 2013. وتعتمد على نتائج البحوث الفصلية وأشغال تتبع وتحليل الظرفية الاقتصادية التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط خلال سنة 2012، وتدمج، كذلك، ال تطورات الجديدة للمحيط الاقتصادي العالمي وأهم المقتضيات المعتمدة في القانون المالي لسنة 2013.

### 1- المحيط الدولي

لقد استمر الاقتصاد العالمي في مواجهة صعوبات الأزمة المالية التي ظهرت سنتي 2008 و 2009. وبعدها ركزت بتخلها، في مرحلة أولى، على استعادة الملاءة المالية للنظام المصرفي و النهوض بالنشاط الاقتصادي. وقد واجهت الدول المتقدمة ضغوطات الأسواق المالية في إدارة ديونها السيادية ، لجأت هذه الدول إلى نهج سياسات مالية عمومية تقشفية أدت إلى تراجع نموها الاقتصادي وتدهور أوضاعها الاجتماعية. .،

وفي ظل هذه الظروف، واصل الاقتصاد العالمي تسجيل نمو متواضع بوتيرة 3,2% سنة 2012 عوض 3,9% 2011 و 5,1% سنة 2010. وقد أثر ركود منطقة اليورو، (بتسجيل وتيرة نمو سالبة بلغت 0,4%)، وضعف الاقتصاد الأمريكي والياباني الذي سجل على التوالي نموا بنسبة 2,3% و 2%، سلبا على دينامية اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية حيث تراجع وتيرة نموها من 6,2% سنة 2011 إلى 5,3% سنة 2012.

وسيوصل الاقتصاد العالمي في أفق 2013 وضعيق غير المستقرة يرتبط الخروج منها بمدى قدرة منطقة اليورو، من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، على اعتماد سياسات مالية عمومية ونقدية تساعد على النهوض بالاقتصاد وإنعاش سوق الشغل. وسيسجل الاقتصادي العالمي نموا يقدر ب 3,5% سنة 2013، حيث ستسجل اقتصاديات الدول المتقدمة وتيرة نمو متواضعة لن تتجاوز 1,4%، في حين ستعزز اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية من وتيرة نموها تصل إلى 5,5%. وبالتالي سيعودي المنحى التنزلي لأسعار المواد الأولية إلى تقليص الضغوطات التضخمية. وبذلك سيتراجع معدل التضخم من 2% سنة 2012 إلى 1,6% سنة 2013 في الدول المتقدمة، في حين سيستقر هذا المعدل في حدود 6,1% في الدول الصاعدة والنامية خلال سنتي 2012 و 2013.

## I - تطور الاقتصاد الوطني خلال سنتي 2012 و 2013

### 2 1 - الوضعية الاقتصادية خلال سنة 2012

عرف الاقتصاد الوطني خلال سنة 2012 انخفاضا في الإنتاج الفلاحي، واستمرار تعزيز الأنشطة غير الفلاحية لديناميتها في ظل الصعوبات التي يعرفها المحيط الدولي. وهكذا سجلت القيمة المضافة للقطاع الأولي انخفاضا بحوالي 8,7% بعد ارتفاع ب 5,1% سنة 2011، نتيجة تراجع إنتاج الحبوب إلى 51 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي 2011-2012 عوض 84 مليون قنطار سنة 2011، أي بانخفاض نسبة 39,2%.

وبالمقابل عززت الأنشطة غير الفلاحية من انتعاشها، رغم التراجع الطفيف لوتيرة نموها، حيث بلغت 4,8% سنة 2012 عوض 5,3% سنة 2011. وتعزى هذه النتيجة إلى ارتفاع نفقات التسيير ب 13,6% وزيادة إجمالي الاستثمار العمومي ب 12,6%

وفي هذا الإطار، سجل القطاع الثانوي نموا بوتيرة 3.2% عوض 4%، نتيجة تحسن أنشطة الطاقة والأشغال العمومية وصناعات السيارات، التي مكنت من تعويض تواضع وتيرة نمو أنشطة الفوسفاط وأنشطة الصناعات الكهربائية والإلكترونية، التي ساهمت بشكل كبير في دينامية الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة.

بالموازاة مع ذلك، عرفت أنشطة قطاع الخدمات إجمالا تحسنا بوتيرة 5.7% عوض 6% سنة 2011، نتيجة تحسن القيمة المضافة لأنشطة البريد والاتصالات والأشغال العمومية وأنشطة الخدمات المقدمة للمقاولات والخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية.

وبالتالي، سجل نمو الناتج الداخلي الإجمالي تحسنا طفيفا، لينتقل من 2,4% المتوقعة في الميزانية الاقتصادية الاستشرافية الصادرة خلال شهر يونيو 2012 إلى 2,7%، غير أن هذه الوتيرة تبقى دون معدل 5% المسجل سنة 2011. وقد واصل الطلب الداخلي، خاصة الاستهلاك النهائي الوطني وإجمالي الاستثمار، دعمه للنمو الاقتصادي، في ظل التحكم في التضخم.

## ➤ الطلب الداخلي خلال سنة 2012

سجل الاستهلاك النهائي الوطني ارتفاعا ب 4,8% عوض 6,7% سنة 2011. وبالتالي عرفت مساهمته في النمو تراجعا من 5 نقط سنة 2011 إلى 3,7 نقط.

وفي هذا الإطار، عرف استهلاك الأسر تباطؤا نتيجة انخفاض المداخيل الفلاحية والاستهلاك الذاتي من المنتجات الفلاحية، حيث سجل ارتفاعا بوتيرة 4,8% سنة 2012 عوض 7,4% سنة 2011. غير أن مساهمته في النمو عرفت تراجعا من 4,2 نقطة سنة 2011 إلى 2,8 نقطة.

وبالمقابل، سجل حجم الاستهلاك الإدارات العمومية ارتفاعا ب 5% عوض 4,6% سنة 2011 مستفيدا من تحسن نفقات التسيير للسلع والخدمات ونفقات الأجور، لتستقر مساهمته في النمو في حدود 0,8 نقطة و 0,9 نقطة خلال سنتي 2011 و 2012 على التوالي.

وعرف حجم التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت ارتفاعا بوتيرة 2,7%، لتستقر مساهمته في النمو في حدود 0,8 نقطة خلال سنتي 2011 و 2012. غير أن التغير في المخزون عرف تراجعاً ب 27%، بالحجم، مسجلاً بذلك مساهمة سالبة في النمو قدرت ب 1,4 نقطة سنة 2012 عوض المساهمة الموجبة ب 0,5 نقطة سنة 2011.

وإجمالاً، سجل الطلب الداخلي انخفاضا في وتيرة نموه ب 2,8% عوض 5,8% سنة 2011 وبذلك تراجع مساهمته في نمو الناتج الداخلي الإجمالي من 6,3 نقطة سنة 2011 إلى 3,2 نقطة.

### ➤ الطلب الخارجي خلال سنة 2012

عرفت الصادرات من السلع والخدمات ارتفاعاً طفيفاً ب 0,8% عوض 2,1% سنة 2011 نتيجة انتعاش الصادرات من المنتجات الطاقية والسيارات السياحية إضافة إلى بعض المواد الغذائية. ولقد عوضت هذه المنتجات الجديدة للتصدير التراجع الذي عرفته صادرات الفوسفات ومشتقاته وصادرات المنتجات الكهربائية والإلكترونية.

كما سجل حجم الواردات من السلع والخدمات تراجعاً في وتيرة نموه منتقلاً من 5% سنة 2011 إلى 1,6%. ويعزى هذا التراجع الذي عرفته الواردات، لأول مرة منذ 2009، إلى الانخفاض المسجل على مستوى الواردات من أنصاف المنتجات ومن المواد الخام، في حين استمر حجم الواردات من مواد التجهيز ومواد الاستهلاك النهائي في ارتفاعه.

وإجمالاً، عرفت المساهمة السالبة للطلب الخارجي (رصيد الميزان التجاري من السلع والخدمات)، في نمو الناتج الداخلي الإجمالي، تحسناً ملحوظاً لتنتقل من -1,5 نقطة سنة 2011 إلى -0,5 نقطة سنة 2012.

## ➤ تطور المستوى الإجمالي للأسعار

لقد سجل المستوى العام للأسعار، المقاس بالسعر الضمني للنتاج الداخلي الإجمالي، ارتفاعاً بـ 1,3% سنة 2012 عوض 0,1% سنة 2011. ويعزى هذا ارتفاع، رغم تراجع الطلب الداخلي، إلى الزيادة في أسعار المنتجات الطاقية، من خلال انعكاس جزء من التضخم المستورد على مستوى الأسعار الداخلية.

## ➤ تمويل الاقتصاد الوطني خلال 2012

عرف الادخار الداخلي، المقاس بـالفارق بين الناتج الداخلي الإجمالي والاستهلاك النهائي الوطني بالأسعار الجارية، تراجعاً من 183,7 مليار درهم سنة 2011 إلى 172,8 مليار درهم، حيث تراجعت حصته من الناتج الداخلي الإجمالي من 22,9% سنة 2011 إلى 20,7% سنة 2012.

كما واصلت المداخل الصافية الواردة من باقي العالم، تراجعها بـ 6,5% عوض 5% سنة 2011، نتيجة انخفاض قيمة تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بـ 4%. وبذلك تراجعت حصة هذه المداخل الصافية من 5,3% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 إلى 4,5% سنة 2012.

وإجمالاً، سجل الادخار الوطني انخفاضاً، حيث انتقل من 224 مليار درهم سنة 2011 إلى 217,4 مليار درهم حيث تراجعت حصته من الناتج الداخلي الإجمالي من 27,9% سنة 2011 إلى 26,1% سنة 2012.

وقد استقر الاستثمار الإجمالي، المتكون من التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت وتغيير المخزونات، في مستويات مرتفعة، نتيجة استمرار توسع الاستثمارات العمومية بـ 12,6% سنة 2012. غير أن حصته في الناتج الداخلي الإجمالي تراجعت من 36% سنة 2011

إلى 34,5% خلال سنة 2012، نتيجة انخفاض تغير المخزونات ب 28,5% بالأسعار الجارية وإلى تباطؤ الاستثمار الخاص خلال 2012.

وهكذا واصل عجز حساب الادخار-الاستثمار، الذي يعبر عنه بلحاقيات التمويلية للاقتصاد الوطني، تفاقمه، حيث بلغ 8,4% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2012 عوض 8,1% سنة 2011 و 4,4% سنة 2010. ويعزى هذا التفاقم إلى توسع عجز المالية العمومية الذي انتقل من 6,2% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 إلى حوالي 7% سنة 2012، الشيء الذي أدى إلى ركود الحساب الجاري لميزان المدفوعات، وزيادة الدين العمومي، الذي بلغت نسبته سنة 2012 عتبة 60% من الناتج الداخلي الإجمالي.

ولن تتمكن هذه الاستثمارات الخارجية المباشرة و الاقتراض الخارجي من تغطية مجموع حاجيات التمويل، مما أدى إلى استنزاف الاحتياطي من العملة الصعبة . وهكذا، تراجع صافي الموجودات الخارجية للمرة الثانية على التوالي ب 18% بعد 12,4% سنة 2011، لتصل قيمته إلى 138 مليار درهم لتمثل 4 أشهر من الواردات من السلع والخدمات عوض 5,1 شهر سنة 2011. وقد أدت هذه الوضعية إلى استمرار تراجع السيولة التي ميزت السوق النقدي خلال السنوات الأخيرة . وبالتالي، عرفت الكتلة النقدية تراجعاً في وثيرة نموها منتقلة من 6,9% سنة 2011 إلى 4,7% سنة 2012. وبالموازاة مع ذلك، عرفت القروض المقدمة للاقتصاد زيادة بنسبة 6% عوض 10,3% سنة 2011.

## 2 2 - آفاق الاقتصاد الوطني خلال سنة 2013

تعتمد آفاق النمو الاقتصادي الوطني ، خلال سنة 2013، على المقترضات المعلنة في القانون المالي لسنة 2013 وعلى مجموعة من الفرضيات المرتبطة بتطورات المحيط الدولي والوطني.

ويتكز المقترضات المعلنة في القانون المالي لسنة 2013، على الرفع من كتلة الأجور ب 1,3% عوض 9,2% سنة 2012، والزيادة في نفقات التسيير الأخرى ب 6,9% ودعم الأسعار عند الاستهلاك ب 40 مليار درهم عوض 53 مليار درهم سنة 2012. ومن

جهته، سيستقر إجمالي الاستثمار العمومي في حدود 180 مليار درهم بانخفاض طفيف ب 4% مقارنة بالمستوى المسجل سنة 2012.

وتعتمد توقعات سنة 2013 ، على فرضية إنتاج متوسط للحبوب يصل إلى 70 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي 2012-2013، وعلى مواصلة أنشطة الزراعات الأخرى وتربية الماشية لنتائجها الجيدة.

وتأخذ هذه التوقعات بعين الاعتبار الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على التطور المرتقب خاصة على الطلب العالمي الموجه نحو المغرب ، وعلى أسعار المواد الأولية وقيمة الاورو مقابل الدولار. وهكذا سيعرف الطلب العالمي الموجه نحو المغرب ارتفاع بوتيرة 4% عوض 2% سنة 2012. ويتعلق الأمر بالطلب الوارد من اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية بوتيرة 7,9% والطلب الوارد من الاقتصاد الأمريكي بوتيرة 4,5% والطلب الوارد من منطقة اليورو بحوالي 2%.

وسيعرف متوسط سعر النفط الخام تراجعا ليستقر في حدود 99,7 دولارا للبرميل عوض 105 دولارا للبرميل سنة 2012، وستواصل أسعار المواد الأولية غير الطاقية منحائها التنزلي لتسجل انخفاضا بحوالي 3% عوض تراجع ب 9,8% سنة 2012، ومن جهتها ستتحسن قيمة اليورو مقابل الدولار لتصل إلى حوالي 1,33 سنة 2013 عوض 1,27 سنة 2012.

كما تشير الأفاق الاقتصادية العالمية إلى أن تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج خلال سنة 2013 ستعرف استقرارا بعدما انخفضت ب 4% سنة 2012، كما ستسجل م داخيل السياحة الدولية تحسنا طفيفا بحوالي 1% عوض انخفاض ب 1,6% سنة 2012 وستعرف الاستثمارات الأجنبية المباشرة انتعاشا ب 3%.

وعلى أساس هذه الفرضيات، ستعرف الأنشطة غير الفلاحية ارتفاعا بوتيرة نمو بلغت 4,6% سنة 2013 عوض 4,8% سنة 2012. وسيسجل القطاع الأولي، خلال سنة 2013، انتعاشا في قيمته المضافة ب 6,1% عوض انخفاض ب 8,7% سنة 2012.

وهكذا، من المتوقع أن يسجل الناتج الداخلي الإجمالي نموا ب 4,8% سنة 2013. وفي ظل استمرار الظروف المناخية الملائمة إلى غاية شهر مارس من سنة 2013، ستعرف القيمة المضافة للقطاع الأولي ارتفاعا ب 13,6%، وبالتالي سيسجل الناتج الداخلي الإجمالي سنة نموا بوتيرة 5,4% سنة 2013.

وارتكازا على سيناريو نمو بوتيرة 4,8%، خلال سنة 2013، يبقى الطلب الداخلي قاطرة لنمو الناتج الداخلي الإجمالي، نتيجة دينامية الاستهلاك النهائي الوطني والاستثمار الإجمالي. وستستفيد هذه الدينامية من مواصلة نهج السياسة المالية التوسعية ومن تحسن المداخل الفلاحية في ظل التحكم في التضخم.

### ➤ الطلب الداخلي خلال سنة 2013

وسيعرف استهلاك الأسر زيادة ب 6%، مستفيدا من الانخفاض المتوقع لأسعار المواد الطاقية والمنتجات الغذائية المستوردة ومن ارتفاع الاستهلاك الذاتي في العالم القروي. وهكذا ستصل مساهمته في نمو الناتج الداخلي الإجمالي إلى 3,6 نقط. ومن جهته سيعرف استهلاك الإدارات العمومية ارتفاعا ب 3% بمساهمة في النمو ستصل إلى 0,6 نقط.

وهكذا، سيعرف الاستهلاك النهائي الوطني خلال سنة 2013 ارتفاعا ب 5,3%، لتصل مساهمته في النمو إلى 4,2 نقط.

وسيسجل حجم الاستثمار الإجمالي زيادة ب 4,3%، لتبلغ مساهمته في النمو 1,5 نقطة عوض مساهمة سالبة ب 0,6 نقطة سنة 2012. وسيسجل التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت، كأهم مكونات الاستثمار الإجمالي، زيادة ب 4,5%، لتصل مساهمته في النمو إلى 1,4 نقطة عوض 0,8 نقطة سنة 2012. وسيعرف التغيير في المخزونات، المكون الثاني

للاستثمار الإجمالي، استقرارا بعد انخفاض ب 27% سنة 2012 وهكذا، ستصل مساهمته في النمو إلى 0,1 نقطة عوض 1,4 نقطة سنة 2012.

وإجمالاً، سيعرف حجم الطلب الداخلي زيادة ب 5% عوض 2,8% سنة 2013، لتصل مساهمته في النمو إلى 5,7 نقط عوض 3,2 نقط سنة 2012.

### ➤ **الطلب الخارجي خلال سنة 2013**

سيعرف حجم الصادرات من السلع والخدمات، خلال سنة 2013، تحسناً ب 2,3% عوض 0,8% سنة 2012، في حين سترتفع الواردات بوتيرة 3,4% سنة 2013، مسجلة بذلك انخفاضا كبيرا مقارنة مع مستوياتها خلال السنوات السابقة. ويعزى بتلجع وتيرة نمو الواردات إلى الانخفاض المتوقع للأسعار العالمية للمواد الأولية وكذا إلى نهج سياسة تقليص وتيرة نمو الواردات.

وهكذا، سيواصل الطلب الخارجي مساهمته السالبة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي، لتبلغ حوالي 0,9 نقطة سنة 2013، نتيجة ركود الاقتصاديات الأوربية ودينامية الطلب الداخلي وضعف ترافيسية الاقتصاد الوطني.

### ➤ **تطور المستوى العام للأسعار سنة 2013**

وفي هذا السياق سيستقر المستوى العام للأسعار في حدود 2% سنة 2013 عوض 1,3% سنة 2012. وستؤدي نفقات دعم الأسعار المعتمدة في القانون المالي لسنة 2013 التي تراجعت مقارنة بالمستوى المسجل سنة 2012، إلى تقليص تأثير الانخفاض المتوقع للتضخم المستورد على الأسعار الداخلية.

### ➤ **تمويل الاقتصاد الوطني خلال 2013**

سيعرف الادخار الداخلي ارتفاعاً بنسبة 6% لتصل قيمته 183 مليار درهم، بعد المنحى التنازلي منذ سنة 2010. وهكذا، سيمثل معدله 20,6% من الناتج الداخلي الإجمالي،

نتيجة زيادة قيمة الاستهلاك النهائي الوطني ب 7% من جهة وارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي من جهة أخرى.

وستمثل المداخل الصافية الواردة من باقي العالم، دون احتساب التحويلات العمومية الجارية المتوقعة في إطار الشراكة الإستراتيجية للمغرب ودول مجلس التعاون الخليجي حوالي 3,3% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 4,5% سنة 2012.

وعلى ضوء هذه الفرضيات، سيعرف معدل الادخار الوطني تراجعاً، لينتقل من 26,1% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2012 إلى 25,6% سنة 2013. وسيستقر معدل الاستثمار الإجمالي في حوالي 34,5% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2013، الشيء الذي سيفرز عجزاً في التمويل، حيث ستصل الحاجيات التمويلية للاقتصاد الوطني إلى حوالي 9% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2013 عوض 8,4% سنة 2012 و 8,1% سنة 2011.

واعتماداً على ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر ب 3% وفرضية استقرار معدل الدين العمومي في حدود 60% من الناتج الداخلي الإجمالي، سيمول هذا العجز باللجوء إلى استنزاف الاحتياط الوطني من العملة الصعبة، وبالتالي ستمثل الموجودات الصافية الخارجية 2,5 أشهر من الواردات عوض 4 أشهر سنة 2012 و 5,1 سنة 2011.

وفي حالة حصول المغرب على 2,5 مليار دولار في إطار الشراكة الاستراتيجية مع مجلس التعاون الخليجي، سيستقر عجز الحاجيات التمويلية للاقتصاد الوطني في حدود 6,8% من الناتج الداخلي الإجمالي. وبالتالي، ستمثل الموجودات الصافية الخارجية 3 أشهر من الواردات عوض 2,5 أشهر.

### استنتاجات الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2013:

تمكن المغرب خلال العقد الأخير، من تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية ملحوظة. وبالفعل، بلغ معدل الاستثمار مستويات تعد من بين الأعلى عالمياً، وعرف الاستهلاك والقوة الشرائية

تحسنا، وعرفت الصادرات ظهور منتجات تصديرية جديدة وأسواق متنوعة، كما واصلت الأنشطة غير الفلاحية، صمودها نسبيا في مواجهة آثار الأزمة الاقتصادية العالمية. وبصفة عامة، عزز الاقتصاد الوطني من نموه وقلص من ارتباطه بالظروف المناخية.

غير أن استقرار الاستثمار العمومي في مستويات مرتفعة وزيادة الاستهلاك النهائي الوطني بوتيرة مدعمة، يؤدي إلى تفاقم عجز ميزانية الدولة. وبالتالي إلى عجز في المبادلات الخارجية، في سياق يتسم بضعف القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

وأصبحت السياسة المالية التوسعية التي دعت النموذج التنموي للمغرب، تظهر اليوم محدوديتها. وبالفعل، أدى التحكم في التضخم من خلال دعم الأسعار بتمويل من الموارد الداخلية إلى زيادة الدين العمومي الداخلي وإلى تقلص فرص تمويل القطاع الخاص. هذا، في الوقت الذي ماقتى العجز الأولي يتفاقم ويدفع الدولة إلى الاقتراض لمواجهة استحقاقات ديونها. في ظل هذه الظروف، يمكن أن تصبح قلة السيولة بالسوق النقدي إشكالية هيكلية كما سترتقلص هوامش السياسة النقدية على حساب تمويل ملاتم للاحتياجات الفعلية لمختلف فئات المقاولات.

وفي هذا الإطار هناك تساؤلات أساسية يتعين إثارتها، بهدف التفكير في النمو الاقتصادي ببلادنا ما بعد سنة 2013. ماهي الإصلاحات الهيكلية التي ستمكن من تحفيز الرأسمال الخاص الوطني للاستثمار في المصادر الجديدة القطاعية والتكنولوجية لرفع من تنافسيتها المستقبلية والتي انخرطت فيها بلادنا بفعل الإرادة الملكية؟ ماهو نموذج الاستهلاك الذي من شأنه الرفع من الادخار الداخلي بدون الإخلال بتساوي الفرص و"تساوي المراتب" ومصالح الأجيال المستقبلية لصالح الأجيال الحاضرة؟ ماهو نموذج إعادة توظيف الموارد المالية الوطنية الذي سيقوي من فعالية السياسة النقدية بهدف تمويل جيد لل مقاولات وتمكينهم من ولوج أكبر في أسواق الرأسمال؟

إن استدامة التوازنات الماكرواقتصادية تستلزم اليوم إعادة تقييم نموذج النمو ببلادنا حسب إشكاليته الثلاثية للاستثمار والاستهلاك وبالخصوص التمويل. ويشكل هذا الموضوع أرضية

للفناش يستوجب انخراط جميع الفاعلين على الصعيد الوطني من أجل امتلاك جماعي للمتطلبات الجديدة لمسلسل بناء هذا المشروع المجتمعي الكبير الحدائي والديمقراطي التي انخرطت فيه بلادنا تحت التوجيهات والقيادة السامية لصاحب الجلالة.

وستساهم المندوبية السامية للتخطيط في هذا النقاش من خلال برنامج للدراسات حول بعض القضايا. كالهراسة حول تقييم نجاعة الاستثمارات المنجزة لبلادنا بهدف ترتيب مستويات مساهمتها في النمو الاقتصادي حسب القطاعات والفاعلين الاقتصاديين والإمام بنقط الضعف والقوة التي تشكل مصدرا في اختياراتها وتديبيرها . من جهة أخرى ستتجز المندوبية السامية للتخطيط دراسة لتحليل تنافسية تجارنا الخارجية وتقييم مداخليها حسب المنتجات والأسواق، بهدف تحديد تلك المستفيدة من امتيازات نسبية آنية ومستقبلية. كما تقوم المندوبية بمقاربة نظرية وتجريبية حول العلاقة الجدلية بين النمو الاقتصادي ومعدلات الفاءة ومعدل الصرف والتضخم في محيط وطني يتسم بدور مركزي للسياسة النقدية في إعادة التوازنات الماكرواقتصادية.

وفي الأخير أريد أن أذكر بأن المندوبية السامية للتخطيط برمجت خلال سنتي 2013 و2014 إنجاز الإحصاء العام للسكان والسكنى بالإضافة إلى إنجاز نوعين من البحوث. ويهم الأول تطور الهنيات الاقتصادية منذ سنة 2007 ويتعلق البحث الثاني بلستهلاك ودخل الأسر.

كما تمت برمجة بحث حول القطاع غير المنظم للاقتصاد الوطني بهدف تحيين نتائج البحث المنجز خلال سنة 2007 وتحليل العوامل السوسيواقتصادية والثقافية التي تحدد ولوج أو خروج الفاعلين بهذا القطاع .

## تطور الناتج الداخلي الإجمالي

بالجم حسب أسعار السنة الماضية (بالنسبة المئوية)

2013**	2012*	2011	2010	البنود
6,1	-8,7	5,1	-2,3	• القيمة المضافة للقطاع الأولي.....
4,6	4,8	5,3	4,4	• القيمة المضافة للقطاع غير الفلاحي.....
4,0	3,2	4,0	6,4	➤ القطاع الثانوي.....
4,9	5,7	6,0	3,3	➤ القطاع الثالثي.....
4,8	2,7	5,2	3,3	مجموع القيم المضافة.....
4,6	2,7	2,7	6,7	صافي الحقوق والرسوم.....
4,6	4,6	5,0	4,7	الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي.....
<b>4,8</b>	<b>2,7</b>	<b>5,0</b>	<b>3,7</b>	<b>الناتج الداخلي الإجمالي بالجم.....</b>
2,0	1,3	0,1	0,6	تغير السعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي

(\*) تقديرات سنة 2012

(\*\*) توقعات المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2013

## توازن الموارد والاستثمارات بالعم

### مؤشرات ماكرو اقتصادية أخرى

2013**	2012*	2011	2010	البند
4,8	2,7	5,0	3,7	• الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي.....
5.3	4,8	6,7	1,5	• الاستثمارات الثماني الوطني.....
6.0	4.8	7,4	2,2	• الأسهم المقيمة.....
3.0	5.0	4,6	-0,9	• الإدارات العمومية.....
				-
4.5	2.7	2,5	-0,7	• التحويلات الإجمالي لرأس المال الثابت.....
2.3	0.8	2,1	16,6	• صادرات السلع والخدمات.....
3.4	1.6	5,0	3,6	• واردات السلع والخدمات.....
20,6	20,7	22,9	25,2	• معدل الادخار الداخلي..... (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
27.8	26,1	27.9	30,8	• معدل الادخار الوطني..... (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
34.5	34.5	36,0	35,1	• معدل الاستثمار الإجمالي..... (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
-6,8	-8,4	-8,1	-4,5	• الحاجيات التمويلية للاقتصاد..... (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

(\*) تقديراته (\*\* توقعاته المندوبية السامية للتخطيط، لسنة 2013

- التغيير بالنسبة المئوية بالنسبة لأسعار السنة الماضية

- المعدلات بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي